

مدى الكرمل

المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية

برنامج دراسات إسرائيل

ملفات
مدى

اشكال من العنف الاسرائيلي تجاه الفلسطينيين | ملف رقم 2، 2014
المحرران: إمتانس شحادة ونديم روحانا.

جماعات «جباية الثمن»: سيف الاستيطان الإسرائيلي

أنطوان شلحت

جماعات «جباية الثمن»: سيف الاستيطان الإسرائيلي

أنطوان شلحت¹

مقدمة

تصاعدت خلال الأشهر القليلة الفائتة حدة الاعتداءات الإرهابية المعروفة باسم «جباية (تدفيع) الثمن» التي يرتكبها مستوطنون يهود، وفي الأساس أولئك المنضوون ضمن مجموعة «شبيبة التلال» التي تستهدف أملاك الفلسطينيين ومقدساتهم في الضفة الغربية من جهة، ومشآت الجيش الإسرائيلي وجنوده من جهة أخرى، وبدأت أيضاً تتناول الأملاك والمقدسات الإسلامية والمسيحية لدى الفلسطينيين في مناطق 1948.²

وامتنع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو عن التنديد الصارم بهذه الاعتداءات العنصرية، لكنّه قال -خلال لقائه مع أعضاء عرب في حزب الليكود الذي يتزعمه- إنّ اعتداءات «جباية الثمن» هي «أمر مثير للغضب». وأضاف: «إنّنا نعمل من أجل القبض على المسؤولين عنها، وأمرت بزيادة القدرات لمصلحة هذا الموضوع ونحن نستخدم وسائل جهاز الأمن العام (الشاباك). وهذه غاية مركزية لأنّها (الاعتداءات) تتعارض مع جوهرنا كلّه ومع قيمنا» (صحيفة «هآرتس» - 2014/4/30).

1. انطوان شلحت: خبير في الشؤون الإسرائيلية، مدير وحدة «المشهد الإسرائيلي» في مركز مدار (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-رام الله).
2. يشير موطي عنباري، في بحثه «الأصولية اليهودية وجبل الهيكل» (إصدار ماغنيس، 2008) إلى أنّ «شبيبة التلال» تشكّل الجيل أو الرعيل الثاني من المستوطنين في الضفة الغربية، لكن سلوكها وتوجهاتها الفكرية مغايرة بصورة جوهرية عن التوجهات الفكرية لآبائها الذين أسسوا منظمة «غوش إيمونيم». ويضيف أنّ أفراد هذه المجموعة يسعون إلى الانفصال عن الأجهزة التربوية القائمة، والاعتزال في قمم تلال فارغة في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، ولا يقبلون بسطة الدولة ويتمسكون بأفكار غيبية متطرّفة. وهذه التوجهات داخل التيارات اليهودية الأرثوذكسية عامّة والصهيونية الدينية خاصّة هي أرض خصبة لنشاط «حركات جبل الهيكل» التي تعمل على إعادة بناء «الهيكل» في الحرم القدسي الشريف. ويوجّه معظمهم انتقادات شديدة إلى أداء «مجلس المستوطنات» والحاخامين في أثناء تنفيذ خطة الانفصال عن قطاع غزة في صيف العام 2005، ويؤكدون أنّهم فقدوا الثقة بهم. وتشير نتائج دراسة مالي شاحوري وأفيطال لوفّر إلى توجيه «شبيبة التلال» انتقادات شديدة للمؤسسات القانونية والسلطوية، من جهة، وإلى تفضيلها تعليمات الحاخامين المتطرّفين، من جهة أخرى. وبالتالي، بالإمكان الافتراض أنّه تجري بين مجموعة معيّنة منها عملية انتقال من التعامل الرسمي مع الدولة ومؤسساتها إلى التعامل الديني الصّرف، وعملية تفضيل الحكم الديني الثيوقراطي على الحكم الديمقراطي. ولهذا المعطى أهميّة بالغة في ضوء حقيقة أنّ الصهيونية الدينية رفعت راية الدمج بين الدين والدولة (مالي شاحوري وأفيطال لوفّر، 2008). الجنوح لدى الشبيبة في إسرائيل: مشاركة الشبيبة في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] في أعمال غير قانونية احتجاجاً على خطة الانفصال، فصلية مفنييه، أيار/ مايو). وتُجمع هذه الأبحاث على أنّ خطة الانفصال المذكورة، التي طرّحت بقوة المعضلة التي تنشأ عندما يتعارض القانون الديني مع القانون الديني، جعلت جزءاً من أبناء «شبيبة التلال» يرى السلطة الدينية أعلى من السلطة القانونية الدنيوية.

• جماعات «جباية الثمن»: سيف الاستيطان الإسرائيلي•

من جانبه دعا رئيس حزب العمل زعيم المعارضة الإسرائيلية، عضو الكنيست يتسحاق هيرتسوغ، إلى قيام جميع أجهزة تطبيق القانون باجتثاث ظاهرة «جباية الثمن»، وأكد أنه من أجل تحقيق ذلك «ينبغي التعامل مع منفذي الاعتداءات مثلما يجري التعامل مع المنظمات الإرهابية». ورأى يتسحاق هيرتسوغ أن «جباية الثمن» لا تختلف عن الأعمال المعادية للسامية (المقصود المعادية لليهود) في أوروبا» (صحيفة «هآرتس» - 2014/4/30).

وأعلنت وزيرة العدل تسيبي ليفني أن «جرائم جباية الثمن» ليست ضدّ العرب وإنّما ضدنا». وأضافت في سياق مقابلة أجرتها معها الإذاعة الإسرائيلية العامّة («ريشت بيت») أنّ عمليّات «جباية الثمن» جرائم كراهية تستغلّ الوضع المعقّد في إسرائيل بغية تأجيج مشاعر العداة والدفع نحو العنف. وأكّدت أنّ هذه العمليّات تسعى لتقويض القيم التي تؤمن بها دولة إسرائيل، وأنّ الجهات التي تقف وراء هذه العمليّات قد تتسبّب بتقديم إسرائيل إلى المحكمة الجنائيّة الدوليّة. وشدّدت على وجوب إلقاء القبض على مرتكبي هذه العمليّات وتقديمهم إلى المحاكمة، ونفت الادّعاءات حول عدم وجود نية لدى الحكومة الإسرائيليّة والأجهزة الأمنيّة لاعتقالهم ومحاكمتهم (صحيفة «يديعوت أحرونوت»، 2014/5/5).

وكانت رئيسة حزب ميرتس، عضو الكنيست زهافا غالئون، قد وجّهت رسالة إلى ليفني طالبت فيها بالعمل على اعتبار عمليّات «جباية الثمن» أعمالاً إرهابية. وأضافت غالئون أنّ أهميّة هذه الخطوة لا تكمن في منح أجهزة تطبيق القانون مزيداً من الصلاحيات والوسائل لمواجهة هذه الظاهرة فحسب، وإنّما أيضاً من أجل نقل رسالة تربويّة تؤكّد أنّ المجتمع الإسرائيليّ يضيق ذرعاً بها (صحيفة «يديعوت أحرونوت»، 2014/5/5).

واعتبر مراسل صحيفة «هآرتس» لشؤون الاستيطان حاييم ليفينسون (2014/5/1) أنّ «سلسلة جرائم الكراهية القوميّة التي نُفذت مؤخّراً في شمال البلاد تدلّ على أنّ اجتثاث ظاهرة جباية الثمن» معقّدة أكثر بكثير ممّا اعتقدوا في الشرطة، إذ إنّ «جباية الثمن» حركة غير هرميّة - ليست لديها قيادة وميزانيّة أو حساب في البنك. إنّ «جباية الثمن» هي فكرة، نشأت في (مستوطنة) يتسهار في العام 2008. وهي لا تحتاج إلى أكثر من أيديولوجيا عنصريّة، غريزة مغامرة وبضع عشرات الشيكلات لشراء بخاخ وموادّ حارقة وآلة حادّة. والقواعد بسيطة: عندما تقع عمليّة فلسطينيّة - يردّون؛ تقوم قوّات الأمن بالسيطرة على كنيس في يتسهار - يردّون. وليست هناك حاجة إلى توجيه أو إصدار أوامر. يكفي تصفّح الصفحات المناسبة في الفيسبوك من أجل توفّر الإيحاء»³. وحول انتقال هذه الاعتداءات من الضفّة الغربيّة إلى داخل الخطّ الأخضر، كتب ليفينسون أنّ

3. حاييم ليفينسون: جرائم الكراهية انتقلت إلى داخل الخطّ الأخضر، هآرتس، 1/5/2014



• جماعات «جباية الثمن»: سيف الاستيطان الإسرائيلي•

«مشجعي هذا النشاط العنيف أدركوا أنّ المعركة على الوعي يجري حسمها في إسرائيل. وثمة في صفوف اليمين المتطرّف حركة تنقل أفرادًا من السكن في المستوطنات إلى السكن في إسرائيل ابتغاء نشر عقيدتهم: جباية الثمن، مقاطعة مصالح تجاريّة عربيّة ورفض الأوامر العسكريّة».

وأشار ليفينسون إلى أنّ هذه الأفكار العنصرية يجري استيعابها على نحوٍ واسع نسبيًّا في القدس، وأنّه هنالك فرع لها في الجليل، وخاصّة في منطقة مدينة صفد، التي تجذب إليها سكّانًا يهودًا متديّنين وحريديّين. واعتبر الكاتب أنّه «في ظلّ غياب وجود مشتبه بهم محتملين بتنفيذ الأحداث الأخيرة في الشمال، فإنّه ليس بالإمكان معرفة ما إذا كان الحديث يدور حول مقلّدين تلقّوا إحياءات من قراءة الأخبار أو من خريجي أعمال العنف في المناطق [المحتلّة]».

وأضاف أنّ هناك سببًا آخر لتسرّب هذه الاعتداءات إلى داخل الخطّ الأخضر يعود إلى «الضغوط المكثّفة التي تمارسها الشرطة في لواء يهودا والسامرة [الضفّة الغربيّة] على الناشطين. ففي الشهور الأخيرة، وبعد مرور عام منذ تشكيل شعبة محاربة الجريمة القوميّة في لواء يهودا والسامرة بميزانيّة كبيرة، بإمكان هذه الشعبة استعراض إنجازات». وأشار إلى أنّ الشرطة تعتقل ناشطين متطرّفين بين المستوطنين، وتفرض عليهم الاعتقال المنزليّ أو الإبعاد عن الضفّة «بصورة تعسّفيّة أحيانًا». وادّعى ليفينسون أنّ «الشرطة نجحت في استعادة الردع» علمًا أنّ اعتداءات «جباية الثمن» في الضفّة الغربيّة لم تتوقّف.

تدّعي هذه الورقة أنّ جماعات «جباية الثمن» متأصلة من الناحية الفكرية في العقيدة الاستيطانية الإسرائيلية وتلقى دعمًا سياسيًا ودينيًا كبيرين، ولا تعكس مجموعة هامشية تسمّى إسرائيليًّا بـ «الأعشاب الضارّة». كما توضّح أنّ الجهازين القضائيّ والأمنيّ في إسرائيل يغضّان الطرف عن ممارسات هذه الجماعات ولا يتعاملان بجديّة لكبحها وإلقاء القبض على المنقّذين، وبذلك يوفّران هامش عملٍ واسعًا لهذه الجماعات من دون أن يعلنوا ذلك عيانًا بيانًا. وبهذا المعنى فإنّ «جباية الثمن» مقبولة من المؤسّسة الحاكمة، التشريعيّة والتنفيذية والأمنيّة والاستيطانية، بل تخدم مصالحها بوسائل يصعب على المؤسّسة الرسميّة اللجوء إليها.

اعتداءات «جباية الثمن» - البداية

إنّ العبارة «جباية الثمن» هي اسم أطلقه المستوطنون وناشطو اليمين المتطرّف الإسرائيليّ على الاعتداءات التي يرتكبونها ضدّ الفلسطينيين وأملاكهم، والتي تشمل تدنيس مساجدهم ومقابرهم. كذلك يطلق المستوطنون هذا الاسم على الأضرار التي يلحقونها بأملاك تابعة للجيش والشرطة الإسرائيليّين وخصوصًا السيّارات.⁴

4. ليته شيلو، «جباية الثمن: إغلاق مفترقات طرق في أنحاء يهودا والسامرة والبلاد»، موقع القناة 7، 4/12/2008؛ يهودا شمعون، «جباية



• جماعات «جباية الثمن»: سيف الاستيطان الإسرائيلي •

ويتذرع المستوطنون واليمين المتطرف بحجة أنها ردة فعل على هجمات فلسطينية، أو على هدم مبان وإجلاء مستوطنين من بؤر استيطانية غير قانونية⁵ على أيدي قوات الشرطة والجيش الإسرائيليين. ويقول المستوطنون إن هدف اعتداءات «جباية الثمن» هو منع حكومات إسرائيل من إجلاء بؤر استيطانية، ومن هدم مبان أقيمت من دون تصاريح بناء، وردع فلسطينيين عن تنفيذ هجمات ضد أهداف إسرائيلية. وهم يعتبرون أن من شأنها أن تردع الفلسطينيين، وأن توجد نوعاً من «توازن الرعب». ووفقاً لرواية المستوطنين، بدأ تنفيذ اعتداءات «جباية الثمن» في شهر تموز/ يوليو عام 2008، عقب عملية إجلاء حافلة (باص) استعملت منزلاً مؤقتاً من البؤرة الاستيطانية «عادي عاد»، وتسببت باندلاع مواجهات بين مجموعات من المستوطنين وسكان فلسطينيين وقوات الجيش الإسرائيلي⁶.

وآنذاك، نقلت تقارير إعلامية إسرائيلية عن إيتاي زار، أحد المستوطنين في البؤرة الاستيطانية «حفات غلعاد»، قوله: «كلما جرى تنفيذ إجلاء -وليس مهمماً ما إذا كان الحديث يدور حول حافلة أو كرفان [بيت متنقل] أو حول بؤر استيطانية غير قانونية صغيرة- فإننا سنرد⁷». ونقلت صحيفة «هآرتس» (2008/7/20) عن «رئيس هيئة الكفاح في مستوطنة يتسهار» قوله: «على الشرطة أن تفهم أنه ستكون ثمة جباية ثمن باهظ جداً عن أي حادث من هذا النوع». وفي سياق آخر، شرح موضوع التعرض إلى الفلسطينيين على أنه «مظهر من إشهار المواطنة الصالحة التي تهدف إلى مساعدة الشرطة وتطبيق قوانين التنظيم والبناء في المنطقة وعلى الفلسطينيين». وفي آب/ أغسطس عام 2008، عقب إجلاء بؤرة «حفات فيدرمان»، قال الحاخام المسؤول عن مستوطنة «هار براخا»، إيلعيزر ميلاميد، في تصريحات خاصة أدلى بها إلى الموقع الإلكتروني التابع لصحيفة «معاريف»: «لقد اتضح أن سياسة جباية الثمن مجدية للغاية، وأن الجهات الأمنية تبذل كل شيء من أجل كسرها» (الموقع الإلكتروني لصحيفة «معاريف»، 2008/8/15).

وأشار المعلق الصحافي نداف شرغاي، المتخصص في شؤون المستوطنين والتيار الصهيوني-الديني- القومي، إلى أن المستوطنين الذين يشتركون في هذه الاعتداءات هم في معظمهم من تلامذة الحاخامين يتسحاق غينزبورغ ودافيد دودكفيتش ويتسحاق شابيرا، الذين يقفون على رأس المدرسة الدينية (بيشيفاه) «عود يوسف حاي» (ما زال يوسف حياً) في مستوطنة «يتسهار»، والتي تُعتبر أحد أبرز معاقل غلاة المستوطنين المتطرفين. وشابيرا هو مؤلف

الثمن في مرآة التاريخ»، موقع «يسرائيلي باتريوتي» (إسرائيلي وطني)، 4/12/2008، www.Kr8.co.il.

5. «البؤر الاستيطانية غير القانونية»- مصطلح إسرائيلي يشير إلى مئات البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية التي أقيمت بمبادرات خاصة على أراضٍ يمتلكها فلسطينيون.

6. غادي طاوب، «تاريخ جباية الثمن»، صحيفة «يديעות أحرونوت» 21/3/2011؛ ليئه شيلو، «جباية الثمن: إغلاق مفترقات طرق في أنحاء يهودا والسامرة والبلاد»، موقع القناة 7، 4/12/2008.

7. ليئه شيلو، «جباية الثمن: إغلاق مفترقات طرق في أنحاء يهودا والسامرة والبلاد»، موقع القناة 7، 4/12/2008.

• جماعات «جباية الثمن»: سيف الاستيطان الإسرائيلي•

كتاب «عقيدة الملك» الذي يتيح قتل المدنيين والأطفال والنساء والمسنّين غير اليهود، وما يزال يثير جدلاً صاخباً في إسرائيل (صحيفة «هآرتس» 3/10/2008)، أمّا غينزبورغ فإنّه مؤلّف كتاب «باروخ الرجل» عن سيرة حياة باروخ غولدشتاين، مرتكب مجزرة الحرّم الإبراهيمي في مدينة الخليل سنة 1994، والذي وصفه فيه بـ «القدّيس».

وتشمل عمليّات «جباية الثمن» إلقاء حجارة على السيّارات الفلسطينية التي تمرّ في شوارع الضفّة الغربيّة، ومهاجمة قرى فلسطينيّة، وإلحاق أضرار بأملك الفلسطينيين وحقولهم، مثل قطع أشجار الزيتون وإحراق مزروعات أخرى، وحتّى إحراق مساجد وتكسير شواهد قبور. وفي معظم الأحيان، يأتي ذلك مقترناً بكتابة شعارات عنصريّة ضدّ العرب والمسلمين إلى جانب عبارة «جباية الثمن».

ونفّذ المستوطنون اعتداءات «جباية الثمن» على نطاق واسع إثر قرار الحكومة الإسرائيليّة، في شهر تشرين الثاني / نوفمبر عام 2009، تعليق أعمال بناء جديدة في المستوطنات في الضفّة الغربيّة عشرة أشهر، كان أبرزها إحراق مسجد في قرية ياسوف (قضاء نابلس)، وكتب المستوطنون على جدران القرية عبارات كان من بينها «سوف نحرقكم جميعاً»، و «استعدّوا لجباية الثمن». وأفادت صحيفة «هآرتس» أنّ عدد المستوطنين الذين يشتركون في اعتداءات «جباية الثمن» يتراوح بين عدّة مئات وثلاثة آلاف مستوطن، وأنّ تنفيذها يجري بصورة فرديّة أو بمجموعات صغيرة.⁸

كما أنّ هذه الاعتداءات امتدّت إلى داخل الخطّ الأخضر، حيث دُنست يوم 2014/5/2 مقبرة الشيخ عزّ الدين القسام، في «بلد الشيخ» (مدينة نيشر) بالقرب من حيفا، من خلال نبش عدّة قبور بينها قبر الشيخ القسام وكتابة شعارات مسيئة. وقبل ذلك بيوم، اعتديّ على سيّارة مقول عربيّ كانت متوقّفة في بلدة «يوكنعام»، القريبة من حيفا أيضاً، وجرى ثقب إطاراتها ورسم شعار «نجمة داود» عليها (هآرتس، 2014/5/3). واستيقظ سكّان قرية الفريديس، جنوب حيفا، على شعارات عنصريّة («العرب إلى الخارج») وعمليّات رسم «نجمة داود» وثقب إطارات عشرات السيّارات.

وألحق يهود متطرّفون، قبل ذلك، أضراراً بكنيسة «الطابغة» في طبريا، ووصلت رسالة تهديد إلى مطران طائفة اللاتين في الناصرة بولس ماركوتسو، تطالب المسيحيّين بالخروج من البلاد. كما أُحرق باب مسجد في مدينة أمّ الفحم. وتأتي هذه الاعتداءات استمراراً لحرق مسجد في قرية طوبا الزنغريّة، بالقرب من صفد، وإضرار النار في باب كنيسة في القدس، وتدنيس مقابر إسلاميّة ومسيحيّة في يافا، وكتابة شعارات عنصريّة ضدّ العرب في مدينة بات يام جنوبيّ يافا، قبل ثلاثة

8. صحيفة «هآرتس»، 11/12/2009؛ علي واكد وإفرات فايس، «شبهة- مستوطنون أشعلوا النار داخل مسجد بسبب تجميد الاستيطان»، موقع ynet، 11/12/2009.

• جماعات «جباية الثمن»: سيف الاستيطان الإسرائيلي•

أعوام تقريباً.

وكان تحقيق صحافي نشرته صحيفه «يديعوت أحرونوت» (6 من كانون الثاني / يناير 2012) كشف النقاب عن جانب مهم من حقيقة اعتداءات «جباية الثمن»، والتنظيمات اليهودية الاستيطانية التي تقف وراءها، فضلاً عن كشفه أن تمويل هذه التنظيمات يأتي من خزينة الدولة.⁹ وبين هذا التحقيق أن اعتداءات «جباية الثمن» لم تنبثق من هامش الاستيطان أو بمبادرة «أعشاب ضارة» بين المستوطنين، كما يصفها كبار المسؤولين ووسائل الإعلام في إسرائيل، بل هي نتاج فكرة منظّمة جيّداً، ابتكرتها هيئة كان غرشون ميسيك، رئيس «المجلس الإقليمي شومرون» (السامرة) الذي يضمّ عدّة مستوطنات من منطقة مدينة نابلس، المُبادِر إلى تشكيلها وتمويلها من أموال المجلس الإقليمي الذي يرأسه، وهذه الهيئة بدأت نشاطها منذ سنة 2008 بالتحريض على تنفيذ أعمال شغب، واتّسعت في هذه الأثناء وباتت تُعرف باسم «هيئة جباية الثمن».

و «المجلس الإقليمي شومرون» الذي يرأسه ميسيك هو واحد من ستّة مجالس إقليمية للمستوطنات في مناطق الضفة الغربية، إلى جانب المجالس الإقليمية التالية: غوش عتصيون وغور الأردن وبنيامين وجبل الخليل و«مغيلوت» في شمال البحر الميت. ويقطن في منطقة «مجلس شومرون» 26 ألف مستوطن، لكن منطقة نفوذه تمتدّ على أراضٍ تعادل مساحتها 12 بالمئة من مساحة إسرائيل. وميسيك عضو في حزب الليكود، الذي يتزعمه رئيس الحكومة نتنياهو، ويقطن في مستوطنة ألون موريه بالقرب من نابلس.

وفاز ميسيك برئاسة هذا المجلس سنة 2007، بفضل تلقّيه الدعم من سالفه في هذا المنصب، بيني كتسوفر، الذي يُعتبر أحد أبرز المتطرفين بين قادة المستوطنين، وكان عضواً في الكنيسة عن حزب «هتسيا» اليميني المتطرف. وبعد فوزه في الانتخابات، بادر ميسيك إلى إقامة هيئة برئاسة كتسوفر، تعمل في موازاة المجلس الإقليمي. وتمثّل هدف هذه الهيئة في العمل ضدّ برامج سياسية حكومية، وفي الانتقال من «الدفاع إلى الهجوم» من أجل وضع صعوبات أمام إمكان تطبيق القانون في البؤر الاستيطانية غير القانونية. وأعلنت هذه الهيئة أن فترة الملاحقات وعمليات الاقلاع والإجلاء في تلك البؤر قد وُلّت. وأطلق على هذه الهيئة اسم «لجنة مستوطني شومرون»، ووفقاً للصحيفة فإنّها تُعتبر الهيئة المركزية التي أوجدت العمليات المعروفة الآن باسم «جباية الثمن» ودفعتها قُدماً. وبعد إقامة الهيئة الجديدة، بدأ ميسيك بضخّ أموال لها من ميزانية «مجلس شومرون»، الذي تموّله الحكومة من خزينة الدولة. وحصلت «لجنة مستوطني شومرون» في سنة 2008 على 580,000 شيكل، وفي سنة 2009 حصلت على 870,000 شيكل، وفي سنة 2010 حصلت على

9. شاحر غينوسار، «اليد التي تحرّك جباية الثمن»، ملحق «7 أيام»، صحيفه «يديعوت أحرونوت» 6/1/2011.



• جماعات «جباية الثمن»: سيف الاستيطان الإسرائيلي •

1,350,000 شيكل، ولا يزال التمويل جارياً حتى يومنا هذا.¹⁰

وبدأت «لجنة مستوطني شومرون» تنشط بالتعاون مع لجنة موازية هي «لجنة مستوطني بنيامين». وفي 28 من حزيران / يونيو عام 2008، نشرت اللجنتان بياناً في الصحف التي تُوزَع في المستوطنات جاء فيه: «حان الوقت لتغيير شكل الكفاح!». وفسّرت اللجنتان ذلك قائلة: «إنّ قوَّات الأمن تطبق القانون بنجاعة وسرعة، ولذا يكاد يكون مستحيلًا منع هدم المباني (في البؤر الاستيطانية) سريعًا» (صحيفة «يديعوت أحرونوت»، 6/1/2011).

وقالت «يديعوت أحرونوت» إنّ ميسكا انتُخب للمنصب «في فترة أدرك فيها قادة المستوطنين أنّ الجيش الإسرائيلي يطبّق القانون بنجاعة، لأنّ المستوطنين لا يصلون بسرعة إلى مواقع الهدم». وأوضحت «لجنة مستوطني شومرون» في بيان خاصّ أنّه إذا لم تتغيّر طريقة مواجهة الهدم فإنّ «أغلبية جمهور المستوطنين لن تصل في الوقت الملائم، وفي أغلبية الأحيان لن تتمكّن من الانتصار في الكفاح» (المصدر السابق). وبناء على ذلك، قرّر قادة المستوطنين أنّ الحلّ الملائم هو الردّ من خلال نشاطات تشمل أعمال شغب يجري تنفيذها في أماكن أخرى «وفي مواقع كثيرة قدر الإمكان». وشكّلت هذه الوثيقة، عملياً، ولادة النشاطات التي سيُطلق عليها لاحقاً الاسم «جباية الثمن». ووقّعت عليها لجنتا المستوطنين في منطقتي المجلسين الإقليميين «شومرون» و «بنيامين» وهيئة استيطانية صغيرة أخرى باسم «طاقم حوميش أولاً»، الذي يطالب بإعادة بناء مستوطنة «حوميش» التي أُجِّلِي سكّانها في إطار خطة الانفصال عن غزّة وشمال الضفة في صيف العام 2005. وأوضح قادة المستوطنين أنّ الهدف من أعمال الشغب في مواقع عديدة هو فرض «عبء هائل» على الجيش والشرطة الإسرائيليين. ولذلك فإنّ الثمن هو ليس ما سيدفعه المستوطنون بسبب هدم البيوت في البؤر الاستيطانية، بل هو ذلك الذي سيدفعه الجيش والشرطة عندما سيواجهان ضغوطاً كبيرة (المصدر السابق).

ووفقاً للصحيفة، كانت المرّة الأولى التي جرى فيها تنفيذ «جباية الثمن» في 19 من حزيران / يونيو عام 2006، بعد أن هدم الجيش والشرطة بيتاً أقيم بدون تصريح في بؤرة استيطانية في منطقة مستوطنة «يتسهار» بالقرب من نابلس. وعقب ذلك نشرت «لجنة مستوطني شومرون»

10. تجدر الإشارة إلى أنّ عدّة هيئات في المستوطنات تحصل على ميزانيات من الحكومة من دون أن تحظى بمكانة سلطة محلية. وقد وجّه التقرير السنوي الذي أصدره مراقب الدولة الإسرائيليّة في كانون الأوّل / ديسمبر عام 2011 نقداً حاداً إلى وزارة الداخلية الإسرائيليّة بسبب منحها اللجنة البلدية المسؤولة عن إدارة شؤون الاستيطان اليهودي في مدينة الخليل هبات خاصة من ميزانيّتها العامّة من دون أيّ مبرر مقنع، وعلى الرغم من أنّ هذه اللجنة لا تحظى بمكانة سلطة محلية. وأشار التقرير إلى أنّ هذه اللجنة حصلت في سنة 2007 على هبة بقيمة 520,000 شيكل من ميزانيّة الهبات الخاصة التي يمنحها وزير الداخلية، وفي سنة 2008 حصلت على هبة بقيمة 500,000 شيكل من الميزانيّة نفسها، كما أنّها حصلت على هبات من ميزانيّات مخصّصة لهبات من نوع آخر في الوزارة نفسها. وقد بلغت القيمة الإجمالية للهبات التي حصلت عليها هذه اللجنة من وزارة الداخلية خلال السنوات 2007-2009، التي كان عضو الكنيست مثير شيطريت (كاديبما) يتولّى في أثنائها منصب وزير الداخلية، نحو 8,700,000 شيكل. كذلك استمرّت في الحصول على هبات متعدّدة من ميزانية وزارة الداخلية بعد تولّي إيلي يشاي (رئيس حزب «شاس» السابق) منصب وزير الداخلية في نيسان / أبريل عام 2009.

• جماعات «جباية الثمن»: سيف الاستيطان الإسرائيلي •

بياناً في نشرة داخلية في المستوطنات جاء فيه أنّ ثمة أفضلية في الأسلوب الجديد فحواها جعل قوات الجيش ترزح تحت «ضغط هائل» (المصدر السابق). وكانت ردة فعل المستوطنين على هدم البيت إغلاق شوارع ومفترقات طرق «وبعد ذلك إشعال حرائق كثيرة» لتشكّل نموذجاً لطبيعة النشاطات المستقبلية. والحرائق التي تحدّث عنها بيان المستوطنين كانت تلك التي اندلعت في حقول الفلسطينيين في قرية بورين. ونقلت الصحيفة عن جمال زين، أحد سگان بورين، قوله إنّ المستوطنين أحرقوا 150 شجرة زيتون. وأضاف أنّ المستوطنين كانوا منظمين وكان عددهم كبيراً، وأنّ قوات الجيش الإسرائيلي لم تسمح للفلسطينيين بالاقتراب من أرضهم وأشجارهم لإخماد النيران تحسباً من حدوث احتكاكات بين الفلسطينيين والمستوطنين. وعندما تمكّن الجيش من طرد المستوطنين، كانت أشجار الزيتون قد احترقت كلياً. بعد ذلك نشرت «لجنة مستوطني شومرون» بياناً قالت فيه إنّ «هذه الحرائق الكثيرة كانت مثلاً حقيقياً على أنّ حدود الكفاح يحددها المستوطنون». وقالت «يديعوت أحرونوت» إنّ «مجلس شومرون» يحصل على ميزانيته كلّها من الحكومة، وتصل إلى عشرات ملايين الشيكلات سنوياً. وأضافت: «وهكذا فإنّه من أموال دافعي الضرائب بدأت السياسة التي أطلق عليها المستوطنون أنفسهم بعد وقت قصير الاسم الرسمي جباية الثمن» (المصدر السابق).

على صعيد آخر، ادّعى كتسوفر، رئيس «لجنة مستوطني شومرون»، أنّ «الإعلام يبالغ في انشغاله بموضوع جباية الثمن». وأشار التحقيق الصحافي ذاته إلى أنّ كتسوفر قال في مقابلة أجرتها معه مجلة «أرض إسرائيل لنا»، التي توزّع في مستوطنات «مجلس شومرون»، إنّ «هدفنا هو إيجاد ردع»، وشرح كيف ينبغي أن يعمل جهاز «لجنة مستوطني شومرون»، موضحاً أنّ أسلوب العمل هو «إنشاء خلايا داخل المستوطنات، تكون مستعدة لخوض الكفاح». وادّعى أنّ اللجنة التي يرئسها تعمل في مجال الإعلام والتأثير على الرأي العام، لكنه أضاف «لا أنصح أحداً بأن يختبرنا. لقد انتهت الألعاب... والجمهور [في المستوطنات] بات يدرك أنّ أول ما يتعيّن عليه القيام به هو الردع». ونقلت الصحيفة عن مسؤول في «مجلس المستوطنات» قوله إنّّه هو شخصياً سمع كتسوفر ينظّم عملية إغلاق 15 مفترق طرق رداً على هدم كرافان في البؤرة الاستيطانية «غفعات رونين». ورداً على سؤال وجه إليه آنذاك، وكانت فحواه: كيف يُعقل أنّك كرئيس لمنظمة رسمية تحصل على تمويل حكومي ينظّم أعمال شغب؟ قال كتسوفر إنّ «لجنة مستوطني شومرون» مستقلة بالكامل «وليس مرتبطة بالمؤسسة الحاكمة ولا ترضع منها». لكن ميسكا قال للصحيفة إنّّه لا يزال يموّل هذه اللجنة حتّى الآن، وإنّه لم يُقدّم على أيّ خطوة في هذا الصدد من دون تلقّي استشارة قانونية.

وأشير في التحقيق إلى أنّ عبارة «جباية الثمن» ظهرت لأول مرة بعد عشرة أيّام من إحراق حقول



• جماعات «جباية الثمن»: سيف الاستيطان الإسرائيلي •

قرية بورين في صحيفة «بشيفاع» التي توزع في المستوطنات. وبعد ذلك بفترة قصيرة، استخدم رئيس «لجنة مستوطني بنيامين» يتسحاق شدمي هذه العبارة في سياق الحديث في إسرائيل عن نيّة الحكومة إجلاء البؤرة الاستيطانيّة الكبيرة «ميغرون». وجاء في «الرسالة رقم 1» التي عمّمها شدمي في حينه أنّ أسلوب «جباية الثمن» سيسمح بتنفيذ ردّة فعل سريعة من خلال «قائمة بأسماء أشخاص يحملون هواتف [نقالة] يجري إرسالهم بواسطة رسائل خليويّة إلى مكان الحدث» (المصدر السابق).

وبعد إحراق كرم الزيتون في بورين، نشرت «بشيفاع» معلومات مفصّلة تحت عنوان ثانويّ ورَدَ فيه: «مسموح أن ننتصر على الجيش وأن نجبي ثمنًا باهظًا»، إلى جانب توضيح يذكر أنّ سلطات تطبيق القانون «ستعيد التفكير مرّة أخرى قبل الحدث المقبل». وتضمّنت المعلومات المنشورة «الدخول إلى القرى العربيّة المجاورة، والقيام بعمليات هدم فيها أيضًا». ووصفت الاعتداءات بأنّها «مفترق انتقام». ولإثبات جدوى الأسلوب، من وجهة نظر المستوطنين، جاء في تقرير «بشيفاع» أنّه «لدى احتراق بيت في إحدى القرى، أعلن الجيش عبر أجهزة الاتصال أنّه لا تتوافر قوّةات يمكن إرسالها إلى مكان الحريق» (المصدر السابق).

جوهر التعامل الإسرائيليّ مع مجموعة «جباية الثمن»

لا شكّ في أنّ رفض نتنياهو توصيةً تقدّمَ بها كلّ من وزير الأمن الداخليّ ووزير العدل في الحكومة الإسرائيليّة السابقة (2009-2013) تنصّ على اعتبار مجموعة «شبيبة التلال» الاستيطانيّة اليمينيّة التي تنفّذ عمليّات «جباية الثمن» مجموعة إرهابيّة، هذا الرفض يشفّ عن جوهر تعامل المؤسّسة السياسيّة والأجهزة الأمنيّة مع هذه المجموعة. في واقع الأمر، هذا التعامل شكّل محور تعاطي مجموعة كبيرة من المحلّلين السياسيّين والعسكريّين في إسرائيل مع هذه الظاهرة قبل رفض نتنياهو وبعده.

وفي هذا الصدد، كتب ناحوم برنياع، كبير المعلّقين في صحيفة «يديعوت أحرونوت» (2011/12/14) قائلاً إنّ من يعتقد أنّ الذين ارتكبوا حملة الاعتداءات على ضبّاط الجيش الإسرائيليّ وجنوده في المناطق المحتلّة هم مجموعة هامشيّة يعيش في الأوهام؛ وذلك أنّ خطر هذه المجموعة لا يُقاس بعدد أفرادها فقط، وإنّما كذلك بالعمق السكّانيّ الذي يوفّر لها الغطاء والحماية. وبناء على ذلك، إنّ من يعتقد أنّ مشكلة هؤلاء المعتدين ستجد حلاً لها بواسطة إصدار عدّة أوامر إبعاد بحقّ عدد منهم، أو بواسطة تقديم لوائح اتّهام ضدّ عدد آخر، يرتكب خطأً فادحاً. إنّ ما يجب فعله هو اجتثاث هذه الآفة من جذورها، والجميع في إسرائيل يدرك تمامًا أنّ هذه الجذور كامنة في تصريحات التحريض التي يطلقها الحاخامون في يهودا والسامرة (الضفة الغربيّة)، وفي ممارسات الحكومة

• جماعات «جباية الثمن»: سيف الاستيطان الإسرائيلي

الإسرائيلية التي تُشرعن الخطوات غير القانونية التي يُقدم عليها المستوطنون، وفي التسامح الذي تُبديه المحاكم الإسرائيلية إزاء أفعال هؤلاء المستوطنين، وفي العجز الذي يسيطر على كل من جهاز الأمن العام (الشاباك) والجيش والشرطة في كل ما يتعلّق بمواجهتهم. في الوقت نفسه، لا يمكن لليمين في الكنيست أن يبرئ نفسه من المسؤولية عن هذه الاعتداءات، إذ إنّ هذا اليمين منشغل في الآونة الأخيرة أكثر ما ينشغل بسنّ سُلّم من القوانين التي تقيد الحريّات الديمقراطية وتُضيّق الخناق على المواطنين العرب، ومن الناحية الأخلاقية ليس ثمة أيّ فارق بين هذا السلوك وسلوك المستوطنين الذين ارتكبوا الاعتداءات على أفراد الجيش الإسرائيلي.

وأكد المحلّل العسكري رون بن يشاي، في سياق مقالة في موقع «واينت» الإلكتروني التابع لصحيفة «يديعوت أحرونوت» (2011/12/20)، أنّ الجيش الإسرائيلي يتعامل مع جرائم المستوطنين بقفّازات من حرير، والشرطة تُبدي ضعفاً غير مبرر، وجهاز الشاباك يتنكّر، وفضلاً عن ذلك كلّه تحظى هذه الجرائم بتأييد لوبي يميني قويّ في الكنيست. من ناحية أخرى، إنّ الجيش الإسرائيلي يضمّ في صفوفه كثيرين من الجنود والضباط الصغار الذين يخدمون في الضفة الغربية، ويتضامنون على نحوٍ معلن أو غير معلن مع أيديولوجيا ونهج «شبيبة التلال»، ومن بين هؤلاء جنود وضباط يزودون اليمين المتطرّف بمعلومات مسبقة عن عمليّات ينوي الجيش تنفيذها لإجلاء بوّار استيطانية، وهو ما يفسح المجال أمام ارتكاب عمليّات «جباية الثمن» بهدف ردع الجيش عن القيام بعمليّاته.

وبرأيه، إنّ التصدي لهذه العمليّات يستلزم -بايدئ ذي بدء- تعريفها على نحو واضح من خلال مصطلحات القانون والقضاء على أنّها جريمة، ومن ثمّ توظيف موارد وطاقت من أجل معالجتها، بالشكل الإبداعي نفسه الذي تستخدمه الشرطة والنيابة العامة إزاء الجريمة الجنائية المنظّمة. ويعرف جهاز الشاباك جيّداً أنّه في إطار عمل اليمين المتطرّف ينشط في المناطق المحتلّة وفي إسرائيل نحو 250 ناشطاً تتحدّد مهمّتهم الرئيسية في خرق القانون ويشكّلون الدائرة الأولى، وفي الدائرة الثانية ينشط 700 مساعد لهؤلاء، بينما ينشط في الدائرة الثالثة عدّة آلاف من المؤيدين. وشدّد على أنّه في ظلّ وضع كهذا ثمة ضرورة لإجراء تغيير في عقلية المؤسّسة السياسيّة وقيمها، ويجب التوقّف عن غضّ الطرّف عن هذه العمليّات ومنح الشرطة والجيش والشاباك الأدوات اللازمة لمحاربة الجرائم القوميّة المتطرّفة. كذلك يتعيّن على القضاة في المحاكم أن يستوعبوا هم كذلك مدى خطورة الجريمة ذات الدوافع السياسيّة، وهذا على ما يبدو لا يحدث حتّى الآن؛ وإلاّ فكيف يمكن تفسير ظواهر الرحمة والاعتباريّة التي يبديها بعض القضاة على نحو غير مفهوم حين يكون الحديث عن «شبيبة التلال»؟.

وأشار القاضي المتقاعد بوغاز أوكون، محلّل الشؤون القانونية في صحيفة «يديعوت أحرونوت»

• جماعات «جباية الثمن»: سيف الاستيطان الإسرائيلي •

(2011/12/15)، تعقيباً على إعلان الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي أنّ الاعتداءات التي ارتكبتها ناشطو اليمين في 2011/12/13 على ضباط الجيش الإسرائيلي وجنوده في المناطق المحتلة تشكّل تجاوزاً للخطوط الحمراء، أشار إلى أنّ هؤلاء الجنود وقادة الجيش يملكون وسائل كافية لحماية أنفسهم، بينما الاعتداءات الأخطر هي تلك التي يرتكبها المستوطنون في هذه المناطق ضدّ السكّان العرب، وهؤلاء ليس ثمة مَنْ يوفّر الحماية لهم على الإطلاق. وعلى سبيل المثال، شهد اليوم التالي لتلك الاعتداءات عمليّات إحراق 5 سيّارات فلسطينيّة، وحوادث رشق حجارة على عشرات السيّارات الفلسطينية، وعمليّة إحراق مسجد تاريخي في القدس الغربيّة وكتابة شعارات بذيئة على جدرانها. وأضاف: بناء على ذلك، يتعيّن على كلّ من أعرب عن صدمته الكبيرة إزاء اعتداءات ناشطي اليمين على الجيش أن يدرك أنّ مثل هذه الاعتداءات يتعرّض لها الفلسطينيون يوميّاً في جميع أنحاء المناطق المحتلة. ولعلّ الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي، الخطوط الحمراء جرى تجاوزها منذ فترة طويلة، والعلّم الأسود بات مرفوعاً في المناطق المحتلة منذ أعوام كثيرة، وما يسود في هذه المناطق هو نظام أبارتهايد بكلّ ما في هذه الكلمة من معنى. فضلاً عن ذلك، تحوّل العنف الذي يُمارس ضدّ الفلسطينيين إلى آفة مُعدية، وكلّ من يعتقد أنّ المشكلة كامنة فقط في عدم تطبيق القانون يرتكب خطأ فادحاً؛ وذلك أنّ القانون الإسرائيلي الذي يطبّق في المناطق الفلسطينية هو قانون سيّئ وغير عادل من أساسه. ويجب ألاّ ننسى أنّ المنظّمات المتعدّدة التي تحاول أن تقف في وجه هذا القانون، على غرار «جمعيّة حقوق المواطن»، و«بيش دين» («يوجد قانون»)، و«بتسيلم»، تتعرّض في الوقت الحاليّ لحملة شرسة من جانب الحكومة الإسرائيليّة ترمي إلى كتم أفواهها. صحيح أنّ العنف في المناطق المحتلة تحوّل إلى عادة روتينيّة، لكن سبب ذلك يعود أساساً إلى حقيقة أنّ السلطات المسؤولة عن تطبيق القانون تغضّ الطرف بصورة منهجيّة عن ممارسات الاحتلال والمستوطنين إزاء السكّان الفلسطينيين وأملاكهم. ومن الطبيعيّ ألاّ يبقى خطر هذا العنف منحصرًا في الفلسطينيين فقط. وعلى جميع الذين اعتبروا أنّ الاعتداء على جنود الجيش الإسرائيليّ هو عمل خطير للغاية أن يدركوا أنّ الاعتداءات على الفلسطينيين لا تقلّ خطراً عنه -إن لم تكن أشدّ وأدهى-؛ وذلك أنّها تجري تحت سمع وبصر الجهات المسؤولة عن تطبيق القانون.

ويعتقد آري شافيط، المحلّل السياسيّ في صحيفة «هآرتس»، أنّ صورة إسرائيل لم تكن يوماً بالبشاعة التي هي عليها اليوم، من جرّاء ممارسات كثيرة، من بينها قيام مخربين يهود بإحراق أماكن الصلاة التابعة للمسلمين، وباقتحام معسكرات للجيش ومهاجمة الجنود. وبرأيه حلّت محلّ إسرائيل المتحضّرة إسرائيل أخرى ظلاميّة. وصحيح أنّ تاريخ إسرائيل شهد لحظات مظلمة مثل مجزرة كفر قاسم، ومجزرة صبرا وشاتيلا، ومذبحة غولديشتاين، كما جرت في الماضي محاولات لإسكات الصحف والهجوم على الجهاز القضائيّ، لكنّه لم يشهد يوماً مثل هذه الحملة الواسعة

• جماعات «جباية الثمن»: سيف الاستيطان الإسرائيلي •

النطاق من أجل تشويه وجه إسرائيل واستبداله بوجه آخر.¹¹ وقبل هؤلاء جميعاً، كان محلّ الشؤن الاستخباراتيّة يوسي ميلمان قد استنتج أنّ جهاز الشاباك لا يتعامل مع المتطرّفين اليهود المشتبه بهم بارتكاب أعمال إرهابيّة مثلما يتعامل مع المشتبه بهم العرب، وإنّما يغض الطرف عن اليهود، وأكّد أنّ هذا المسلك يشكّل إخفاقاً مقلّماً لهذا الجهاز من شأنه أن يعرّض النظام في إسرائيل للخطر¹². في المقابل، يحظى المعتدون بتسامح القضاة الذين يقلّلون من قدر أعمالهم ويفرجون عنهم أو يحكمون عليهم بعقوبات طفيفة، ويحظّون بعجز الشرطة والجيش الإسرائيليّ (العجز المتعمّد - على ما يبدو). وتساهم الصحف اليهوديّة الإسرائيليّة كذلك بأنّ تتبني مغسلة كلام المستوطنين الذين يسمّون هذه الأعمال «جباية الثمن»، كما لو أنّ الحديث يدور حول مادة استهلاكيّة في حانوت، بينما يجب أن نقول الحقيقة، وهي أنّ ما يفعله المستوطنون بجيرانهم الفلسطينيين هو إرهاب بكلّ ما في الكلمة من معنى.

هل يُطبّق القانون؟

ذُكر تقرير أعدّه مكتب تنسيق الأنشطة الإنسانيّة التابع للأمم المتّحدة (OCHA)¹³، وصدر في كانون الأوّل / ديسمبر عام 2011، أنّ تطبيق إسرائيل للقانون في كلّ ما يتعلّق باعتداءات «جباية الثمن» ينطوي على خلل وإهمال فظيعين. وحذّر التقرير من أنّه في حال إقدام إسرائيل على إجلاء مستوطنات في الضفّة الغربيّة دونما معالجة جادّة لظاهرة «جباية الثمن»، فإنّ ربع مليون فلسطيني، يسكنون في 86 قرية وبلدة، سيكونون عُرضة إلى اعتداءات كهذه من جانب المستوطنين. وقالت منظمّة «بتسيلم» لحقوق الإنسان في المناطق المحتلّة إنّ التحقيقات التي قامت بها بشأن بعض عمليّات «جباية الثمن» التي تضمّنت توغّل المستوطنين بصورة عنيفة في القرى الفلسطينيّة بيّنت أنّ قوّة الأمن الإسرائيليّة لم تتدخّل إلاّ في مراحل متأخّرة نسبياً من الأحداث، وبصورة عامّة بعد أن بدأ الفلسطينيون برشق الحجارة على من يعتدي عليهم، وهذا على الرغم من أنّ هذه الحوادث تشكّل جزءاً من نمط متكرّر، ومن الواضح أنّه يمكن توقّعها مسبقاً.¹⁴ وأكّدت «بتسيلم» أنّ تقاعس الجيش الإسرائيليّ عن كبح عمليّات «جباية الثمن» غير ناجم عن افتقاره إلى الصلاحيات اللازمة، بل عن عدم وجود رغبة حقيقيّة في حماية الفلسطينيين.

وجاء في بيان صحافيّ خاصّ صادر عن هذه المنظمّة في أواخر سنة 2011:

11. آري شافيط، «لم تكن يوماً بشعين مثلما نحن الآن»، صحيفة «هآرتس» 15/12/2011.

12. يوسي ميلمان، «عندما لا يرغب الشاباك في القيام بأيّ شيء»، صحيفة «هآرتس» 10/10/2011.

13. UNITED NATIONS Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. occupied Palestinian territory. Israeli Settler Violence in The West Bank, November 2011.

14. موقع بتسيلم الإلكتروني: عنف المستوطنين - عدم تطبيق القانون.

http://www.btselem.org/arabic/settler_violence/20111229_settler_violence_in_dec_2012



• جماعات «جباية الثمن»: سيف الاستيطان الإسرائيلي •

«نُشرت في الأيام الأخيرة أخبار في وسائل الإعلام فحوها أنّ قوّات الأمن ستمنح قريباً صلاحيات جديدة لمعالجة عنف المستوطنين، تشمل تحويل الجنود إيقاف واعتقال إسرائيليين في الأراضي الفلسطينية... إنّ هذه الأخبار ما هي إلاّ تضليل، فالجنود الذين في الضفّة الغربيّة لديهم صلاحية إيقاف مواطنين إسرائيليين إذا كان هناك اشتباه بأنهم ارتكبوا أو يوشكون على ارتكاب مخالفة جنائيّة. إنّ حقيقة كون الجنود لا يقومون -في المعتاد- باعتقال مستوطنين يعدّون على فلسطينيين ليست ناجمة عن نقص في الصلاحيات الموكولة إليهم، وإنّما هي نتيجة عدم الاستعداد والرغبة في العمل من أجل حماية الفلسطينيين وأملآهم.

إنّ منظّمة «بتسليم» تؤكّد مجدّداً أنّه لا حاجة إلى إضافة صلاحيات لجهات تطبيق القانون في المناطق المحتلّة، وأنّ المطلوب فقط هو استخدام الصلاحيات القائمة. إنّ امتناع الجيش الإسرائيليّ عن إيقاف واعتقال مستوطنين عدوانيين في المنطقة ما هو إلاّ جزء من المشكلة. بالإضافة إلى ذلك، يتعيّن على الشرطة الإسرائيليّة إجراء تحقيقات ناجعة تقود إلى الكشف عن اعتداءات المستوطنين التي تجري في الخفاء».

ولإيضاح هذه المسألة، أرفقت المنظّمة بالبيان وثيقتين رسميتين ورّعتها على الجنود النيابة العسكريّة والإدارة المدنيّة في أعقاب قرار المحكمة الإسرائيليّة العليا في الالتماس المتعلّق بقطف الزيتون، والذي قدّمته «جمعيّة حقوق المواطن» وجمعيّة «حآخامون من أجل حقوق الإنسان» في أواخر سنة 2006، حيث فضّلت في الوثيقتين واجبات الجنود في تطبيق القانون.

وجاء في الوثيقة الأولى تحت العنوان «إيقاف» أو «اعتقال» ما يلي:

«كقاعدة، إنّ جنديّ جيش الدفاع الإسرائيليّ مَحْوَلٌ بإيقاف أيّ شخص (بمن في ذلك إسرائيليين وفلسطينيين وأجانب) يتواجد في منطقة يهودا والسامرة (الضفّة الغربيّة)، في الحالات التالية:

أ. عندما يتوافر لدى الجنديّ أساس معقول للاشتباه بأنّ الشخص المعنيّ ارتكب مخالفة أو أنّه يوشك على ارتكاب مخالفة يمكن أن تعرّض للخطر سلامة شخص آخر أو أمنه، أو سلامة الجمهور أو أمنه.

ب. عندما يتوافر لدى الجنديّ أساس معقول للاشتباه بأنّ لدى الشخص المعنيّ معلومات مرتبطة بمخالفة ارتكبت أو مخالفة مستقبلية يمكن أن تعرّض للخطر سلامة شخص آخر أو أمنه، أو سلامة الجمهور أو أمنه».

وجاء في الوثيقة الثانية تحت العنوان «تأكيد تعليمات في مجال تطبيق القانون تجاه إسرائيليين في منطقة يهودا والسامرة (الضفّة الغربيّة)» ما يلي:

«نورد هنا تشديداً على بعض التعليمات ذات الصلة بمعالجة مسألة وصول المزارعين الفلسطينيين

• جماعات «جباية الثمن»: سيف الاستيطان الإسرائيلي

إلى أراضيهم الزراعية، وبخاصة في ما يتعلّق بمعالجة جنود جيش الدفاع لـ «حوادث احتكاك» يمكن أن تقع على هذه الأرضية: إنّ واجب تدخّل الجنود لمنع ارتكاب مخالفة إجراء تطبيق القانون تجاه إسرائيليين في منطقة يهودا والسامرة ينصّ على أنّه إذا كان الجنديّ شاهداً على ارتكاب مخالفة من جانب إسرائيليّ (على سبيل المثال: حادث اعتداء على مزارعين فلسطينيين)، فإنّ عليه القيام بإجراءات فوريّة لإحباط ارتكاب المخالفة، بكلّ الوسائل الملائمة، التي لا تنطوي على تعريض قوّة الجيش الإسرائيليّ أو حياة المشبوه للخطر، ومن ضمن ذلك إيقاف أو اعتقال المشبوه بارتكاب المخالفة، حسب الضرورة، إلى حين وصول قوّة الشرطة. لا يجوز للجنديّ الوقوف موقف المتفرّج، بل عليه أن يتصرّف في إطار مهمّته لإعادة النظام العامّ إلى نصابه.

وكان يوسي ميلمان في مقالته المشار إليها أنفاً قد عبّ على تقاعس الجيش عن تطبيق القانون قائلاً إنّ الأشخاص الثلاثة الذين تولّوا رئاسة جهاز الشاباك خلال العقد الأخير -الرئيسين السابقين آفي ديختر ويوفال ديسكين، والرئيس الحاليّ يورام كوهين- هم خزيجو فرقة هيئة الأركان العامّة النخبويّة (سيرت متكال)، ومن المؤكّد أنّهم لم ينسوا العبارة القائلة: «ليس هناك «لا أستطيع»، وإنّما «لا أريد».

وعلى الغرار ذاته أعلن الرئيس الأسبق لجهاز الشاباك كرمي غيلون، خلال ندوة سياسيّة عُقدت في مدينة بئر السبع، أنّ بإمكان هذا الجهاز في غضون فترة وجيزة وضع حدّ لجرائم «جباية الثمن» إنّ اتّخذت المؤسّسة السياسيّة الإسرائيليّة قراراً يقضي بمكافحة هذه العمليّات أسوة بأيّ عمليّات أخرى ذات طابع إرهابيّ. وأضاف غيلون أنّ مكافحة هذه العمليّات لم تنجح حتّى الآن بسبب عدم وجود نيّة حقيقيّة لمكافحتها. وقال إنّّه لا يُعقل ألاّ يكون بوسع جهاز الشاباك مواجهة هذه العمليّات، ولكن يبدو أنّه لا رغبة كافية بخوض مواجهة كهذه لدى الجهات الأمنيّة المختصّة (صحيفة «يديعوت أchronوت»، 2014/5/5).



إجمال

أدى تفاقم جرائم «جباية الثمن» التي ترتكبتها جماعات استيطانية يهودية ضد الفلسطينيين وأملاكهم، في الضفة الغربية وداخل الخط الأخضر في الآونة الأخيرة، إلى إعادة استعمال آلية الكذب المتفق عليه إسرائيليًا بوجه عام حول المستوطنين، والتي تدعي -في ما تدعي- أن هذه الجماعات لا تعدو كونها «أعشابًا ضارة»، ولا تعكس «المشهد الحقيقي» لـ «مشروع الاستيطان الصهيوني»، وأنها -على حدّ تعبير وزير الدفاع الإسرائيليّ الأسبق موشيه أرنس- عبارة عن عصابات رعاي يهود غايتها مماثلة لغاية السياسيين العرب في إسرائيل، وهي دقّ إسفين بين المواطنين اليهود والعرب، والحوول دون اندماج العرب في المجتمع الإسرائيليّ (صحيفة «هآرتس»، 2014/5/15).

وكان ثمة من فضح هذه الآلية، وإن بصورة مواربة، وفي مقدّمهم الكاتب الإسرائيليّ الأشهر عاموس عوز الذي أكد أن تعابير مثل «جباية الثمن» و «شبيبة التلال» التي تُطلق على هذه الجماعات هي تعابير تزويقية، وأنه حان الوقت كي نواجه الوحش ونسمّيه باسمه الحقيقي، معتبرًا أنها جماعات نازية جديدة عبرية، وأنه ليس هناك أيّ شيء يفعله النازيون الجدد في عصرنا ولا تفعله هذه الجماعات هنا. وأضاف عوز أن الفارق الوحيد قد يكون كامنًا في أن الجماعات النازية الجديدة هنا تحظى بدعم من طرف عدد غير قليل من المشرّعين القوميّين وربّما العنصريين، وكذلك بدعم عدّة حاخامين يقدّمون لهم فتاوى تُعتبر برأيه زائفة دينيًا (صحيفة «يديעות أchronوت»، 2014/5/11).

وسخّف أحد المحلّين المتخصّصين في شؤون المتديّنين اليهود مقارنة جهاز الشاباك التي تؤكد أن هناك مصدرًا مركزيًا لجرائم «جباية الثمن» هو المدرسة الدينية (بيشيفاه) «عود يوسف حاي» في مستوطنة يتسهار التي سيطر الجيش الإسرائيليّ عليها، مشيرًا إلى أن جوهر المدرسة الدينية هو مجموع حاخاميهما قبل أيّ شيء، وإلى أن مؤسس هذه المدرسة الدينية ورئيسها الذي تعمل بموجب نظريّته هو الحاخام يتسحاق غينزبورغ، مؤلّف «باروخ الرجل» قصيدة المديح لباروخ غولدشتاين على ارتكاب المذبحة في الحرم الإبراهيمي، والذي يقف وراء كتاب «عقيدة الملك- شرائع قتل الأغيار». وغينزبورغ هو الحاخام الذي يكرّر الدعوة إلى محو العرب من البلاد، وأمثاله ليسوا «أعشابًا ضارة» قط؛ وذلك أن عنف الطلاب ما زال متخلّفًا وراء نظرية حاخاميهما. فضلًا عن ذلك، في ربيع العام 2014 عُقد مؤتمر كبير قاده غينزبورغ وألقى نتنهاهو التحيّة الرئيسة فيه.¹⁵

وأشار هذا المحلّل نفسه إلى أن المصدر الثاني الذي يؤثر في روحية مدرسة يتسهار الدينية هو الحاخام دوف ليتور. وسبق للرأس المنفّذ للعصابة الإرهابية اليهودية السريّة منحيم ليفني، الذي أُدين بعدّة أعمال قتل، أن شهد بأنّ من أرسله ورفاقه وبادر وشجّع وأمر بكلّ أعمالهم وعاد

15. سيفي ريخيفسكي، «قصّة بببي» (بنيامين نتنهاهو)، هآرتس، 2014/4/30.

• جماعات «جباية الثمن»: سيف الاستيطان الإسرائيلي •

وضغط لتفجير ستّ حافلات (باصات) مليئة بالعرب -وهي المذبحة التي كبحها الشاباك بعد أن كانت المواد المتفجرة قد أُصقت بالحافلات- هو الحاخام ليئور، الذي كان حاخام غولدشتاين، وشريك غينزبورغ في «نظريّة الملك»، وقد وصفه نتنياهو بأنه «دوريّة الصاعقة الأمامية التي تقود شعب إسرائيل»! (المصدر نفسه).

إذا أضفنا هذا إلى كلّ ما تقدّم، فإنّ الاستنتاج المطلوب هو أنّ جماعات «جباية الثمن» تشكّل سيقاً للاستيطان الإسرائيليّ بموازاة كونها «دوريّات (كتائب) صاعقة» للمشروع الصهيونيّ الكولونياليّ برُمته.



• جماعات «جباية الثمن»: سيف الاستيطان الإسرائيلي •

